٩٢,٥ مليار ريال إجمالي النفقات على السلع والخدمات والممتلكات في الربع الأول

■ ،،خاص / الثورة

بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي على نفقات السلع والخدمات والممتلكات خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م نحو ٩٢ ملياراً و٥٥١ مليون ريال مقابل الربط المعتمد لنفس الفترة والبالغ ١٥٣ ملياراً و٢٢٦ مليون ريال .

وأظهرت وزارة المالية أنه تم تحقيق وفر في هذا البند بنحو ٦٠ ملياراً و٦٧٥ مليون ريال .

ورصدت الحكومة ٦١٢ ملياراً و٩٠٨ ملايين ريال في ٢٠١٢م لنفقات السلع والخدمات والممتلكات .

وبلغ إجمالي نفقات السلع والخدمات والممتلكات في عام ٢٠١١م نحو ٤٢٦ مليارا و ٦٦٦ مليون ريال .

وذكرت وزارة المالية أن نفقات السلع والخدمات والممتلكات تجاوزت الاعتماد المرصود لنفس الفترة بنحو ٦٤ مليارا و١٠٧ ملايين ريال .

وبينت أن الاعتمادات المرصودة للعام الماضي ٢٠١١م قدرت بـ ٣٦٢ مليارا و٥٥٩ مليون ريال.

ولفتت إلى أن نفقات السلطة المركزية على السلع والخدمات والممتلكات بلغت ٤٠٢ مليارا و١٤١ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد المرصود والبالغ ٣٣٣ مليارا و٩٣٢ مليون ريال وبتجاوز يبلغ ٦٨ مليارا و٢٠٩ مليون ريال .

كما بلغت نفقات السلطة المحلية على نفس البند ٢٤ مليارا و ٥٢٥ مليون ريال مقارنة مع الاعتماد المرصود البالغ ٢٨ مليارا و٦٢٧ مليون ريال وبنقص عن الاعتماد بـ ٤ مليارات و١٠٢ مليون ريال .

عمليات مالية للخدمات البريدية بشبوة بأكثر من مليارى ريال

■ ،،شبوة/سبأ

بلغ عدد العمليات المالية التي شهدها نشاط الخدمات البريدية بمحافظة شبوة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م، ٨٢ ألفاً و٣٣٩ عملية بلغت تعاملاتها المالية مليارين و٢٤٦ مليونا و٨٧٢ ألفاً.

وأوضح مدير عام منطقة شبوة محسن سالم الحوت لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن العمليات المالية التي شهدها نشاط الخدمات البريدية بالمحافظة خلال الفترة من يناير حتى يونيو من هذا العام شملت (٣٢) ألفاً و (٩٤٨) عملية دفع معاشات تقاعدية للمتقاعدين من الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية بمبلغ مليار ومائة وخمسة وعشرين مليونا وتسعمائة وخمسة وأربعين ألفا و٨ آلاف و ٢١١ عملية دفع مستحقات رعاية اجتماعية بمبلغ ثمانية وثمانين مليوناً ومائة وخمسة وخمسين ألفاً وستمائة ريال و (١٩) ألفاً و (٦٨) حوالة مالية صادرة وواردة بمبلغ ستمائة وستين مليونا وخمسمائة وخمسة عشر الفا و (٩٥٢) عملية إيداع وسحب في خدمة التوفير البريدي بمبلغ أربعة وأربعين مليوناً وثلاثمائة وأثنين وعشرين ألف ريال و (٦) آلاف و ٢٧٤)عملية سحب وإيداع في خدمة الحساب الجاري بمبلغ مائتين وعشرين مليونا وثمانمائة وثلاثة وثلاثين ألفا و (١٦) عملية إيداع ودفع في خدمة الجهاز الحكومي بمبلغ أثنين وثمانين مليونا ومائتين وثمانية وثمانين ألفا وثلاثمائة وستة وثمانين ريالا وأثنين وثلاثين فلسا .

وأضاف: إن نشاط خدمة تحصيل فواتير الخدمة العامة خلال نفس الفترة أشتمل على تحصيل (١٢) ألفاً و (١١٥) فاتورة للهاتف الثابت والدولي والجوال وخدمة الإنترنت بمبلغ ثمانية عشر مليونا وخمسمائة ألف وسبعمائة وأثنين وأربعين ريالا وأربعة وثلاثين فلسا ، وكذا تحصيل ألف و (٧٥٥) فاتورة استهلاك كهرباء ومياه بمبلغ ستة ملايين وثلاثمائة وتسعة آلاف وثلاثمائة وخمسة عشر ريالا وثمانية وتسعين فلسا.

فيما حثت على زيادة نفقاته بنسبة ٢٥-٣٠٪

دراسة: رفع كفاءة التعليم الأساسي كفيل بتخفيض الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

■ ،،تقرير/ أحمد الطيار

اقترحت دراسة علمية حديثة زيادة مخصصات قطاع التعليم في اليمن بمعدل ٢٥-٣٠٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم عام ٢٠١٠م أي ما يعادل ٦,٧٤- ٨٩,٥ مليار ريال ليسهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل من خلال رفع كفاءة النظام التعليمي في اليمن وتحديثه بما يواكب متطلبات توفير الايادي العاملة للسوق.

واشترطت الدراسة لتنفيذ ذلك بأن يتزامن مع رفع كفاءة استخدام تلك النفقات ومجالات تخصيصها وعلى أن توجه لاستيعاب الأطفال المتسربين من التعليم وضمان استكمالهم للتعلم الأساسي ويقدم ذلك المبلغ لصالح توسيع برامج الحوافز الأسرية لتشجيع التحاق أبناء الأسر الفقيرة بالمدرسة والبقاء فيها.

واشارت الدراسة التي اعدها الخبير الاقتصادي عبدالمجيد البطلي خبير التخطيط والسياسات التنموية بوحدة السياسات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الى أن الإنفاق على التعليم في اليمن اتسم بالتذبذب خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٠م بوجه عام، بلغ الإنفاق على قطاع التعليم بمختلف مراحله حوالي ١٤,٣٪ من إجمالي الإنفاق العام في المتوسط وهو ما يعادل نسبة ٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة ليست بالقليلة مقارنة بنظيراتها في الدول الأخرى .

وأوضحت الدراسة أن نسبة ٨٨,٦٪ من إجمالي إنفاق الموازنة على التعليم خلال العام ٢٠١٠م تذهب نحو النفقات الجارية وهذا اختلال بحد ذاته حيث يخصص جزء كبير منه لمرتبات المدرسين ومن المعلوم أن هنالك نسبة منهم في قائمة المتهربين عن أداء الخدمة الأمر الذي يثير تساؤلا حول جودة التعليم وكفاءة استخدام تلك النفقات ومجالات تخصيصها .

كاشفة أن معامل كفاءة التعليم العام الذي يقاس بعدد المتخرجين من إجمالي الملتحقين يبلغ في اليمن حوالي ٥٠,٥٪ فقط كما يصل متوسط السنوات لإنهاء المرحلة الأساسية على مستوى اليمن ١٢ سنة وفي المرحلة الثانوية إلى ٣ سنوات.

وتقول الدراسة: إن قطاع التعليم يعاني من تدني معدل الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي الذي يبلغ حوالي ٧٠٪، حيث يوجد أكثر من ٣ ملايين طفل خارج النظام التعليمي فضلاً عن تخلف الأساليب والوسائل التعليمية وافتقار المدارس إلى المكتبات والمختبرات مما انعكس على ضعف كفاءة النظام التعليمي، واتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وفي ظل ضخامة الاحتياجات ومحدودية الموارد فمن المهم رفع كفاءة الإنفاق على التعليم وتحديد الأولويات. ولاشك أن ذلك سيسمح بتوفير موارد يمكن إعادة توجيهها نحو تقديم خدمة التعليم للفقراء وتحفيزهم على مواصلة التعليم.

إيرادات الضرائب في النصف الأول تزيد عن ٥٦٤ مليون ريال

١٤,٦ مليار ريال تكلفة ٦ مشاريع مرخص لها بعدن

■ ،،عدن/سبأ

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال الثمانية الأشهر الماضية من العام الجاري تراخيص استثمارية لستة مشاريع بتكلفة ١٤ مليارا و٦٤٢ مليونا و٧٤٩ ألف ريال.

وأشارت إحصائية النشاط الاستثماري الصادرة عن مكتب الهيئة بعدن، حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها، إلى أن تلك المشاريع التي توفر ٦٢٧ فرصة عمل من العمالة المؤهلة، تتوزع على ثلاثة مشاريع صناعية ومشروعين في الجانب السكني ومشروع واحد في المجال الصحي .. مبينة أن مكتب الاستثمار في عدن يدرس حالياً عدداً من الطلبات الاستثمارية في مختلف المجالات.

على صعيد آخر حقق مكتب الضرائب بمحافظة عدن زيادة في إيراداته الضريبية المركزية والمحلية خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م عن الفترة المقابلة له من العام الماضي ٢٠١١م بلغت ٥٦٤ مليونا و٣٧٧ ألف ريال .

وأوضح مدير عام المكتب عبده عبدالله كزمان لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن إجمالي الضرائب المركزية والمحلية المحصلة خلال هذه الفترة بلغ ٤ مليارات و٧١٤ مليوناً و٦٣٣ ألف ريال بنسبة زيادة وصلت إلى ١٤٪ عن الفترة المقابلة لها من العام الماضي .. مشيرا إلى المكتب تمكن من تجاوز ربط الإيرادات لنفس الفترة بمبلغ ٦٩ مليونا و٧٩٥ ألف ريال .

وأضاف كزمان: إن المكتب وفروعه بالمديريات يتولى استقبال جميع الإقرارات المقدمة من المكلفين عن نتائج دخولهم المحققة خلال العام الجاري إلى جانب الإقرارات الشهرية عن ضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها والضريبة العامة على المبيعات والإقرارات الآنية عن ضريبة المبيعات والتصرفات العقارية .. متوقعا أن يشهد النصف الثاني من هذا العام زيادة في الإيرادات المركزية والمحلية المحصلة.

رأي اقتصادي

المصارف اليمنية ومواكبة التطورات

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، حققت المصارف اليمنية نتائج إيجابية أهمها تطبيق المعايير المحاسبية والتدقيق الداخلي والخارجي وإدارة كافة أنواع المخاطر والعمليات بما فيها الشفافية والإدارة والافصاح والعمليات الإلكترونية والتسوية مما حقق لها إنجازات عدة كالتوجه للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والانخراط في ركاب العولمة الماليه بما يتوافق مع الاستراتيجيات المعتمدة من قبل السلطة النقدية اليمنية والقواعد والمعايير المعمول بها في الصناعة المصرفية العالمية وقواعد المحاسبة الدولية في مجال الافصاح والشفافية الصادرة ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومبادئ وقواعد الرقابة الاحترازية.

كما أن مصارفنا اليمنية عملت على زيادة الانفاق على التكنولوجيا المصرفية بصفة دائمة مع التنامي النوعي والكمي والكيفي للخدمات المقدمة للزبائن بواسطة الوسائل التقنية والالكترونية مع سعيها الدائم لربط المصارف الرئيسية وتجميع فروعها بمراكز المقاصة والتسوية والربط بين الشيكات واعتماد آلية دفع وتسوية إلكترونية وتشريعات مصرفية هدفت لإصدار قوانين متقاربة في مجال تقنين العمليات المصرفية المنفذة بالوسائل الإلكترونية بالإضافة إلى توسيع قاعدة تمويلها من مصادرها الذاتية أو غير الذاتية مع تحفيز عمليات الدمج واتفاقية الشراكات، بالإضافة إلى سعيها الدؤوب نحو العمل على توسيع دائرة أنشطتها بحيث تشمل الصيرفة الاستثمارية الإلكترونية وصيرفة المشتقات وشركات السمسرة وتغطية الاكتتابات وبرامج الادخار أو التوظيف أو التأهيل وتوفير السلفيات والقروض المصرفية المشتركة وإدارة الاستثمارات المشتركة وصناديق التقاعد والعمليات الإسلامية والإيجار التمويلي والائتماني.

تأهيل ٤٠٠ مزارع على كيفية استخدام الطاقة الشمسية في تشغيل شبكات الري الحديث

■ ،، كتب/منصور شايع

** اختتمت أمس بصنعاء فعالية الدورة التدريبية حول كيفية استخدام الطاقة البديلة للكهرباء كالطاقة الشمسية في تشغيل شبكات الري الحديث وتشغيل البيوت الزراعية المحمية والتي نظمتها وزارة الزراعة والري بالتعاون مع الاتحاد التعاوني الزراعي ومشروع تحسين معيشة المجتمع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية.

وفي تصريح لـ«الثورة» أشار الأخ حسين خميس منسق الدورة ومسئول جمعية سعوان التعاونية الزراعية إلى أن الدورة التدريبية التي أستمرت ١٥ يوماً استهدفت تأهيل ٤٠٠ مزارع من مزارعي الجمعية التعاونية بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء على كيفية استخدام تقنيات الري الحديثة عن طريق الطاقة الشمسية.

مؤكد على أهمية نشر وتعميم تقنية الري الحديث والزراعة بالبيوت كونها من التقنيات الأكثر كفاءة وفاعلية كونها تحقق وفورات كبيرة للمزارعين وستساهم في خفض استخدام المزارع للمشتقات النفطية في عملية وتحديداً الديزل وستحافظ في نفس الوقت على البيئة وترفع من مستوى معيشة المزارع عندما يستخدم هذا النوع من التقنية كونها ستزيد الانتاجية من وحدة المساحة.

لافتاً إلى أن التكلفة الكبيرة لمثل هذه المشاريع هي العائق الرئيسي أمام المزارع للحصول عليها، داعياً الجهات المعنية بوزارة الزراعة والجهات المانحة إلى توفير الدعم والقروض اللازمة حتى يستطيع المزارع الحصول على مستلزمات الطاقة الشمسية وشبكات الري الحديث.

موضحاً بأنه تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات كل مجموعة تضم حوالي ٥٠ شخصاً يتم تعريفهم بتلك التقنيات وكيفية تطبيقها على المستوى العملي حتى يستطيع المدرب المختص بإيصال المعلومات بصورة سليمة لكل متدرب، كما تم تنظيم للمشاركين نزول ميداني للحقول الإرشادية التي تم فيها عمل التجارب في منطقة سعوان والتي وصلت المساحة إلى نحو هكتار واحد فيها زراعة بعض المحاصيل الزراعية مثل الخيار والبطاطس في بيوت محمية.

ومفتوحة وأثبتت تلك التجارب نجاحاً باهراً سواء من خلال مستوى جودة المنتج الخالي من الأمراض أو من حيث رفع الكمية والتي تجاوزت ٥٠٪ عن المعدل الطبيعي وفي الظروف العادية مشيداً في ختام تصريحه بمستوى التفاعل العالي والمشاركة الفاعلة من قبل المزارعين المستهدفين والانضباط خلال فترة الدورة.